بناءً على حصيلة تقييم المؤشرات الإقتصادية؛

خطط «توجيه الإنتاج» تعزز الأمن الإقتصادي للمناطق الحرّة

الوفاق/ يُظهر تقرير الأداء لفترة ١١ شهراً من عام ١٤٠٤ الإيراني (٢٠٢٥-٢٠٢٦م) للمناطق الحرة في البلاد، أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية سجل نمواً كبيراً بنسبة ٥٣١٪ متجاوزاً حاجز المليار دولار، في حين سجلت الاستثمارات المحلية المستقطبة ٨٤٧ ألف مليار تومان، بنمو بلغت نسبته ١٢٥٪، لتتخطى بذلك المستهدف المحددلها.

وأوضح التقرير الصادر عن وزارة الشؤون الإقتصادية والمالية، حول أداء الـ١١ شهراً المذكورة للمناطق الحرة، أن النهج الجديد لـوزارة الشؤون الاقتصادية والمالية الرامي إلى جعل المناطق الحرة مرتكزة على الإنتاج وتسهيل مسار الاستثمار، قد أثمر عن نتائج إيجابية؛ حيث تُمثل القفزة المضاعفة في الاستثمارات الأجنبية وتجاوز الأهداف المعتمدة مخرجاً ملموساً لهذه الخطط الرامية إلى تحويل هذه المناطق إلى محركات رئيسية للتنمية الوطنية.

وبحسب الإحصاءات، فقد تخطت قيمة الاستثمارات المحلية المستقطبة في المناطق الحرة خلال الفترة المذكورة ٨٤٧ ألف مليار تومان، مما يشير إلى نمو بنسبة ١٢٥٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥. وتحقق هذا الرقم في وقت كان فيه المستهدف المعتمد لهذه الفترة ٧٠٨ آلاف مليار تومان، وبذلك تم تحقيق ١٢٠٪ من الهدف المحدد. وعلى الرغم من أن الاستثمارات المحلية المحققة فعلياً بلغت ١٨٦/٩ ألف مليار تومان بنمو قدره ٣٦٪ مقارنة بالعام السابق -وهو رقم يقل قليلاً عن المستهدف البالغ ٢٢٣/٥ ألف مليار تومان وبنسبة إنجاز بلغت ٨٤٪- إلا أن المسار العام يشير إلى نمو ثقة المستثمرين المحليين في المناطق الحرة وتعزيز البنى التحتية التنفيذية.

تسجيل رقم قياسي في الاستثمارات الأجنبية

يرسم قطاع الاستثمار الأجنبي في هذا التقرير صورة واعدة للغاية، مما يعكس مدى فاعلية الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها وزارة الإقتصاد لتحسين بيئة الأعمال في المناطق الحرة؛ حيث تمكنت وزارة الشؤون الإقتصادية والمالية، من خلال إلغاء البيروقراطية الزائدة وتقديم حوافز هادفة، من كسب ثقة المستثمرين الدوليين. ويتضح ذلك جلياً في وصول قيمة الاستثمارات الأجنبية المستقطبة خلال ١١ شهراً من عام ٢٠٢٥ إلى أكثر من مليار دولار، وهو ما يمثل نمواً لافتاً بنسبة ٥٣١٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢٤، ويأتي هذا الإنجاز في حين أن المستهدف المعتمد لهذه الفترة كان ٢٧٩ مليون دولار، وبذلك تم تحقيق ٣٦٧٪ من الهدف المحدد؛ وهو رقم يعكس الجاذبية العالية التي تتمتع بها المناطق الحرة لدى المستثمرين الأجانب.

وفي السياق ذاته، سجلت الاستثمارات الأجنبية المحققة فعلياً أداءً فاق التوقعات ببلوغها ٥٣٣ مليون دولار، وبنسبة نمو بلغت ٢٦٨٪ مقارنة بالعام الماضي. وكان الهدف المحدد لهذا المؤشر هو ٢١٢ مليون دولار، لتبلغ نسبة الإنجاز ٢٥١٪، متجاوزةً بذلك الأهداف المخطط لها أضعافاً مضاعفة. وتؤكد هذه الأرقام أن المناطق الحرة بدأت ترسخ مكانتها تدريجياً بوصفها مراكز آمنة ومربحة لرؤوس الأموال الأجنبية.

الصادرات؛ نمو إيجابي مع فجوة تفصلها عن المستهدف

في قطاع الصادرات، بلغت قيمة صادرات المناطق الحرة خلال ١١ شهراً من عام ٢٠٢٥ نحو مليار و٣٢٢ مليون دولار، مسجلةً نمواً بنسبة ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤. وعلى الرغم من أن المستهدف المعتمد لهذه الفترة كان ألفين و١١٨ مليون دولار وتحقق منه ٦٢٪، إلا أنه بالنظر إلى الظروف المحيطة والقيود الخارجية، فإن تثبيت المسار الصاعد للصادرات وزيادة حصة المناطق الحرة في الصادرات غير النفطية، يُعد النقطة الإيجابية الأبرز في هذا التقرير.

الواردات الهادفة؛ التركيز على الآلات والمواد الخام للإنتاج

يُظهر تقرير أداء الواردات أن هيكلية واردات المناطق الحرة قد مالت بشكل أكبر نحو تعزيز الإنتاج والبنى التحتية؛ وتشير هذه الأرقام إلى حجم استثمارات واسعة النطاق لتحديث وتطوير خطوط الإنتاج. وتعكس الزيادة الكبيرة في واردات المواد الخام نمواً في الطاقة الإنتاجية وازدهاراً في أنشطة الوحدات الصناعية والإنتاجية المستقرة في المناطق الحرة. كما أن النمو المحدود للغاية في واردات السلع الاستهلاكية، مقارنة بالقفزة التي شهدتها واردات الآلات والمواد الخام، يؤكد بوضوح إعطاء الأولوية للواردات الإنتاجية والمرتكزة على التصنيع.

تمكنت وزارة الشؤون الإقتصادية والمالية، عبر إلغاء البيروقراطية الزائدة وتقديم حوافز هادفة، من كسب ثقة المستثمرين الدوليين

المناطق الحرّة لم تعد فناءً خلفياً لاستيراد السلع الاستهلاكية، بل تحولت إلى منصات للتصدير وورش إنتاج ضخمة

قفزة في واردات السيارات بالمناطق الحرّة

في قطاع السيارات التي تحمل لوحات أرقام المناطق الحرة والتي تم ترخيصها وتخليصها جمركياً، سجل الأداء لفترة ١١ شهراً من عام ٢٠٢٥ نحو ٦٨٦ مليون دولار، ما يمثل نمواً غير مسبوق بنسبة ٥١٨٪ مقارنة بالعام السابق. ورغم عدم تحديد مستهدف معتمد ومعلن لواردات السيارات، إلا أن هذا النمو يمكن أن يعكس الدور المتزايد للمناطق الحرة في تحديث أسطول النقل والاستجابة للطلب المتراكم في هذا المجال.

استمرار المسار الصاعد لقيمة المنتجات

في قطاع قيمة منتجات المناطق الحرة، سجل الأداء لفترة ١١ شهراً من عام ٢٠٢٥ رقمًا قدره ٤/٢٦٩/٦٥٦ مليار ريال، محققاً نمواً بنسبة ٢٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، وفي حين كان المستهدف المعتمد لهذه الفترة ٤/٧٩٦/١٨٢ مليار ريال، فقد تم إنجاز ٨٩٪ من هذا الهدف. وتوضح هذه الأرقام أن المناطق الحرة لم تنجح في استقطاب رؤوس الأموال فحسب، بل إن جزءاً كبيراً من تلك الرساميل قد تحول بالفعل إلى إنتاج وخلق قيمة مضافة حقيقية.

وبناءً على حصيلة المؤشرات الاقتصادية لفترة الـ١١ شهراً من عام ٢٠٢٥، حلت منطقة «أرس» الحرة في المرتبة الأولى، تليها منطقة «أروند» الحرة في المرتبة الثانية، وجاءت منطقة «أنزلي» الحرة في المرتبة الثالثة بين المناطق الحرة في البلاد. ويعكس هذا النجاح الأداء القائم على البرامج الممنهجة والاستقطاب الهادف للاستثمارات في هذه المناطق الثلاث، مما يجعلها نموذجاً يحتذى به لبقية المناطق الحرة.

إن استمرار هذا المسار يتطلب مواصلة نهج التسهيل وتيسير الإجراءات الذي اتخذته وزارة الإقتصاد. ويُظهر المنظور الكلي للإحصاءات أن المناطق الحرة لم تعد فناءً خلفياً لاستيراد السلع الاستهلاكية، بل تحولت إلى منصات للتصدير وورش إنتاج ضخمة. هذا التحول في المسار المشهود في تقرير الـ١١ شهراً، يضمن أنه إذا اقترن الاستثمار بالدقة الفنية والإرادة الإدارية، يمكن تحقيق الإنتاج الوطني وتعزيز الأمن الإقتصادي حتى في ظل ظروف الضغوط الخارجية.

بمشاركة إيران وسبع دول إسلامية في باكو؛

وزراء طاقة «D٨» يصادقون على إعلان مشترك لتعزيز أمن الطاقة وتحوّلها

الوفاق/ أكد ممثلو الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسبع دول إسلامية، في الاجتماع الوزاري الأول لوزراء الطاقة في الدول الأعضاء بمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية "D٨" المنعقد في باكو، على توسيع آفاق التعاون في مجالات أمن الطاقة، وتحول الطاقة، والطاقة المتجددة، وتطوير البنى التحتية المشتركة، وذلك من خلال المصادقة على «إعلان باكو». وأشار وزير الطاقة في جمهورية أذربيجان -الذي استضافت بلاده الاجتماع الأول لكبار ممثلي الدول الإسلامية الثماني النامية- إلى التطورات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية، والتوترات الجيوسياسية، ومسار تحول الطاقة، وتسارع وتيرة إمدادات الكهرباء، وصرح قائلاً: إن تنويع مصادر ومسارات الطاقة قد تحول إلى ضرورة استراتيجية في رسم سياسات الطاقة. وشارك في هذا الاجتماع كل من: سعيد توكلي معاون وزير النفط في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسهيل محمود الأمين العام لمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، وألب أرسلان بيرقدار وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، وعلي برويز ملك وزير النفط الباكستاني، وكريم بدوي وزير النفط والثروة المعدنية المصري، وإقبال حسن محمود وزير الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية في بنغلاديش، إلى جانب كبار ممثلي إندونيسيا وماليزيا. كما أشار وزير الطاقة الأذربيجاني، برويز شهبازوف، إلى التعاون القائم والمخطط له مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتركيا، وباكستان، ومصر، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وماليزيا، ونيجيريا، معتبراً أن تجارة النفط والغاز، وصادرات الغاز الطبيعي المسال LNG، وتبادل الطاقة الكهربائية، والطاقات المتجددة، والبنى التحتية للطاقة، والاستثمار، تعد من أهم مجالات التعاون بين أعضاء هذه المجموعة الإسلامية، مؤكداً أن منصة هذه المجموعة، بما تضمها من دول تنتمي إلى ثلاث قارات في العالم، تمتلك طاقات وإمكانات عالية لتطوير التعاون في مجالات أمن الطاقة، وتحول الطاقة، وربط شبكات الطاقة. وبحسب تقرير وكالة أنباء «ترند» الأذربيجانية، صادق كبار ممثلي مجموعة (D-٨) في ختام هذا الاجتماع على «إعلان باكو بشأن التعاون في مجال الطاقة»، والذي حدد تطوير الطاقة النظيفة، وربط البنى التحتية للطاقة، والإدارة الفعالة للموارد الهيدروكربونية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير التكنولوجيا، بوصفها الأولويات الرئيسية للتعاون بين الدول الأعضاء.

معاون وزير الصناعة خلال لقائه بمحافظ مازندران:

الدراسات الجيولوجية تؤدي دوراً هاماً في تحديد الفرص الإقتصادية الجديدة

الوفاق/ أكد معاون وزير الصناعة والمناجم والتجارة ورئيس المنظمة الجيولوجية على ضرورة الرصد المستمر للظواهر الجيولوجية، قائلاً: إن الدراسات الجيولوجية التخصصية تؤدي دوراً هاماً في تحديد الفرص الاقتصادية الجديدة. وأشار محمود فاطمي عقدا، خلال لقائه بمحافظ مازندران مهدي يونسي رستمي في مدينة ساري، إلى الطاقات الجيولوجية والمعدنية المتنوعة التي تزخر بها المحافظة، مضيفاً: إن تطوير الأنشطة الاستكشافية وإعداد البيانات والمعلومات الجيولوجية الأساسية، سيمهد الأرضية لاتخاذ قرارات أكثر دقة في مجالي الاستثمار والاستغلال المبدئي للموارد الطبيعية والمعدنية. وأعرب فاطمي عقدا عن استعداد المنظمة لتوسيع التعاون العلمي والفني والبحثي مع محافظة مازندران، قائلاً: إن توظيف التقنيات الحديثة واستكمال الدراسات التخصصية يمكن أن يلعب دوراً بارزاً في رصد وتحديد الفرص الاقتصادية الجديدة. من جانبه، أكد محافظ مازندران، في هذا اللقاء، على دور علم الجيولوجيا في التنمية الاقتصادية للمحافظة، قائلاً: تمتلك مازندران إمكانات هائلة، ومن خلال الاعتماد على الدراسات العلمية والتخصصية في مجال الجيولوجيا، يمكن توفير الأرضية لخلق الثروة، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أهمية الاستكشافات المعدنية القائمة على الدراسات الجيولوجية الأساسية، مضيفاً: يجب متابعة رصد وتحديد الاحتياطيات المعدنية، والخامات، والعناصر الثمينة في مختلف مناطق المحافظة بشكل علمي ومنهجي، لتمهيد الأرضية للاستغلال الإقتصادي لهذه الطاقات.

وأكد محافظ مازندران على ضرورة تحديد النطاقات ذات القيمة الاستثمارية العالية، قائلاً: من الضروري تحديد المناطق المعدنية الواعدة في المحافظة بدقة، وفحصها، وإعدادها لجذب المستثمرين، حتى نتمكن من توظيف هذه الطاقات في مسار التنمية الاقتصادية للمحافظة.

بهدف تسهيل وتسريع وتيرة التجارة الخارجية؛

اتفاق بين الجمارك ومنظمة المواصفات لتقليص زمن إصدار تراخيص السلع المستوردة

الوفاق/ اتفقت مصلحة الجمارك والمنظمة الوطنية للمواصفات والمقاييس على تسريع إصدار تراخيص القياس للبضائع المستوردة، لاسيما عبر الحدود البرية، وذلك بهدف تسهيل وتسريع حركة التجارة الخارجية.

ونقلاً عن مصلحة الجمارك الإيرانية، عُقد، أمس الأول، اجتماع بحضور فرود عسكري معاون وزير الإقتصاد ورئيس مصلحة الجمارك ، وفرزانة أنصاري رئيسة المنظمة الوطنية للمواصفات والمقاييس، في مقر مصلحة الجمارك؛ حيث جرى بحث القضايا المتعلقة بتراخيص القياس اللازمة لتخليص البضائع بهدف تسهيل حركة التجارة.

وخلال هذا الاجتماع، صرح فرود عسكري قائلاً: تشير أحدث الإحصاءات المستخرجة إلى انخفاض المدة الزمنية المستغرقة للرد على الاستفسارات الجمركية من قِبل منظمة المواصفات والمقاييس، معرباً عن أمله في أن تسفر الجهود المبذولة من جانب منظمة المواصفات والتعاون البنّاء مع الجمارك، عن تقليص المدة الزمنية للرد على الاستفسارات الجمركية خلال العام الجاري بشكل أكبر والوصول بها إلى المعدل المستهدف.

من جانبها، أكدت رئيسة المنظمة الوطنية للمواصفات والمقاييس، في هذا اللقاء، أن كوادر المنظمة يبذلون قصارى جهودهم للرد على الاستفسارات الجمركية في أسرع وقت ممكن، مع الالتزام التام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. وصرحت قائلة: إن منظمة المواصفات والمقاييس قد أبدت أقصى درجات التعاون مع مصلحة الجمارك في الرد على الاستفسارات الجمركية خلال فترة الحرب المفروضة الثالثة.

وأشارت أنصاري إلى توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة المواصفات والجمارك، مضيفةً: تسعى منظمة المواصفات من خلال التنفيذ الأمثل لبنود هذه المذكرة إلى أداء دورها في تسهيل التجارة الخارجية عبر الاستجابة السريعة للاستفسارات الجمركية.

وزير النفط: تقدم ملحوظ تحقق في إعادة إعمار منشآت الطاقة

في إشارة إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة في البلاد خلال العدوان الأخير، أعلن وزير النفط عن التقدم المحرز في عمليات إعادة الإعمار، مؤكداً أن المنشآت المتضررة ستعود إلى دورة الإنتاج قبل الموعد المتوقع. كما شرح آخر مستجدات وضع منشآت الطاقة التي تضررت خلال الحرب المفروضة الأخيرة التي استمرت ٤٠ يوماً، معلناً عن اتجاه إيجابي ومبشر في أعمال الإصلاح. وأكد محسن باك نجاد، أن هذه الهجمات أثرت على جزء من البنية التحتية للطاقة، وقال: أنه كما سبق ذكره، أدت هذه الحوادث إلى انخفاض في كمية الغاز المنتجة التي يمكن توريدها إلى الشبكة الوطنية، مما أثر بدوره على سلسلة توريد المنتجات الأخرى إلى حد ما، مشدداً على أولوية الحكومة لإعادة بناء هذه البنى التحتية بسرعة، قائلاً: بدأت عملية إعادة البناء تقريباً منذ الأيام الأولى للحرب، ولحسن الحظ، تشير التقارير الحالية إلى أن التقدم المحرز في العمل قد فاق التوقعات الأولية. وأضاف: تتواصل الجهود الدؤوبة لزملائنا في قطاع النفط، ونأمل أن نتمكن، من خلال مواصلة هذه العملية، من إعادة تشغيل المنشآت المتضررة في أقصر وقت ممكن، حتى لا يكون هناك نقص في إمدادات الطاقة لمواطنينا الأعزاء.